

Distr.: General
31 July 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٠٥/٦٢ بشأن إعلان عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧). ويقدم التقرير توصيات عن سبل إضفاء الفعالية على العقد الثاني دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر.

* A/63/150.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	تقييم تنفيذ العقد الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)	٣
ثالثا -	الدروس المستخلصة من العقود الدولية الحالية	٤
رابعا -	خلاصة وجهات النظر بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) ...	٧
خامسا -	دور منظومة الأمم المتحدة	١٢
سادسا -	الاستنتاجات والتوصيات	١٤

أولا - مقدمة

١ - أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥/٦٢ بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) لكي تدعم، بطريقة فعالة ومتسقة، الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت من جديد أن القضاء على الفقر هو أعظم تحدٍ شامل يواجهه العالم اليوم وأنه مطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية. وحثت الجمعية جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على مواصلة السعي جديا إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر.

٢ - وفي القرار ذاته، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والستين، تقريرا يتضمن توصيات بشأن سبل إضفاء الفعالية على العقد الثاني، دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والمتصلة بالقضاء على الفقر، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويستجيب التقرير الحالي لهذا الطلب.

٣ - ويوجز التقرير باختصار الاستنتاج الذي خلص إليه استعراض العقد الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، ويلقي الأضواء على الدروس المستخلصة من العقود الدولية الحالية التي أعلنتها الجمعية العامة؛ ويلخص المساهمات الواردة من الحكومات والمجتمع المدني بشأن سبل إضفاء الفعالية على العقد الثاني؛ ويتناول دور مؤسسات الأمم المتحدة في توسيع نطاق جهود القضاء على الفقر دعما للعقد الثاني. ويورد التقرير في خاتمته عددا من التوصيات لتنظر فيها الجمعية العامة.

ثانيا - تقييم تنفيذ العقد الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

٤ - قدم الأمين العام إلى لجنة التنمية المستدامة استعراضا للعقد الأول (E/CN.5/2006/3) وإلى الجمعية العامة تقريرا شاملا يقيم منجزاته (A/62/267). وكان تقييم العقد الأول فرصة لدراسة التقدم المحرز في مكافحة الفقر في منتصف المدة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - لقد انحسر الفقر في جميع أنحاء العالم خلال العقد، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. وهذا التقدم المحرز على الصعيد العالمي هو إلى حد بعيد ثمرة جهود القضاء على الفقر الناجحة في الصين، ولكنه كان بطيئا جدا في بعض أجزاء من العالم. وقد أجري بشأن هذه الحالة تقييم مماثل لذلك نوعا ما في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠٠٠، وتكرر إجراؤه في مؤتمر القمة المعقود في عام ٢٠٠٥. وهذا ما يدل

على أن ضخامة وتعقيدات التحدي الذي يطرحه القضاء على الفقر تتطلب مهلة زمنية أطول تمتد إلى ما بعد عام ٢٠١٥.

٦ - وبحلول نهاية العقد، كان القضاء على الفقر قد اعتمد موضوعا رئيسيا لجميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية، وترسخت جذوره في صميم خطة الأمم المتحدة الإنمائية. ووضعت بلدان نامية هدف القضاء على الفقر في صدارة أولوياتها حيث حددت غايات وصاغت ونفذت خططاً للحد من الفقر.

٧ - وقد أكدت النتائج المتباينة المحرزة في تحقيق الحد من الفقر الحاجة إلى فهم أفضل لطبيعة ومدى العقبات المتجذرة التي تواجهها البلدان في جهودها للحد منه. وقد أصبح واضحاً أن الحاجة تدعو إلى أن تكون الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واسعة وشاملة وتعتمد نهجاً متكاملًا وكلياً بإمكانه التصدي للفقر من جميع أبعاده: الوصول إلى الخدمات الصحية، والتعليم، والغذاء، والعمالة المنتجة في عملية التنمية والعمل الكريم والموارد المالية؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتمكين جميع الفئات المحرومة وإشراكها، بما فيها الفقراء. أما العمل الاستراتيجي، فيشمل توخي سياسات ضريبية عملية وسياسات نقدية سليمة تشجع الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحفز في الوقت ذاته الاستثمار العام والخاص وتتيح فرص العمل والنمو. ولئن أخذت هذه الاستراتيجيات تكتسب دعماً، فإن تفعيلها لا يزال من التحديات المطروحة.

٨ - وقد اتضح أيضاً أن البلدان التي تواجه صعوبات جمة في مجال الحد من الفقر، لا يمكن أن تبني قدراتها الوطنية وتحشد مواردها الوطنية بدون دعم من مجتمع المانحين. بيد أن الالتزام المتكرر بتحقيق الاتساق بين المساعدة الإنمائية الرسمية والجهود الوطنية للحد من الفقر كان للأسف مقصوراً على تخفيف عبء الدين، وظل الإنفاق على البرامج الإنمائية الرئيسية على حاله طوال العقد.

٩ - ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يساهم المجتمع الدولي بأسره في الجهود الوطنية، بإنشاء بيئة اقتصادية عالمية تشجع النمو الاقتصادي وإتاحة فرص العمل في البلدان النامية.

ثالثاً - الدروس المستخلصة من العقود الدولية الحالية

١٠ - هناك الآن ثمانية عقود دولية جارية أعلنتها الجمعية العامة. وهناك ثلاثة منها تتصل بالثقافة والتعليم وتأتي ضمن نطاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهي: عقد الأمم المتحدة للتعليم والتنمية المستدامة الذي بدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (القرار ٢٣٧/٥٩)؛ وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية الذي بدأ في ١ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٣ (القرار ١١٦/٥٦)؛ والعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠) (القرار ٢٥/٥٣). وفي مجال الصحة، تقوم منظمة الصحة العالمية بدور ريادي في عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا (٢٠٠١-٢٠١٠) (القرار ٢٨٤/٥٥). وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الأمانة العامة للأمم المتحدة تقارير عن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (٢٠٠١-٢٠١٠) (القرار ١٤٦/٥٥).

١١ - وبالإضافة إلى عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، هناك عقدان آخران تقوم بتنسيقهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وهما العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (٢٠٠٥-٢٠١٤) (القرار ١٧٤/٥٩) والعقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" (٢٠٠٥-٢٠١٥) (القرار ٢١٧/٥٨). ويستعرض التقرير بإيجاز الأهداف والأنشطة وخطط العمل وترتيبات التعامل فيما بين الوكالات، لتحديد العناصر التي قد تكون مفيدة في سياق العقد الثاني للقضاء على الفقر.

العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة"

١٢ - مثل اليوم العالمي للماء الموافق ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ إعلانا رسميا عن بدء عقد "الماء من أجل الحياة". ويتمثل الهدف الرئيسي للعقد في تعزيز جهود الوفاء، بحلول عام ٢٠١٥، بالالتزامات الدولية المقطوعة بشأن المياه والمسائل المتصلة بالمياه. وتشمل الالتزامات ذات الصلة الغايات الرامية إلى خفض عدد الناس الذين لا يحصلون على مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف. ويمثل الهدف المشترك بين البلدان بالتوقف عن الاستغلال غير المستدام للموارد المائية ووضع خطط للإدارة المتكاملة للمياه وخطط لتحقيق الكفاءة في استخدام المياه على النحو المتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أحد مجالات التركيز الهامة للعقد. وهناك بالإضافة إلى ذلك، تشديد خاص على كفالة مشاركة المرأة في هذه الجهود الإنمائية.

١٣ - ويتولى تنسيق العقد لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وهي آلية مشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة تتبع جميع الوكالات والإدارات والبرامج المعنية بالمسائل المتصلة بالمياه. وتتولى الوكالات المشتركة في هذه الآلية رئاستها بالتناوب. وتتولى رئاستها حاليا منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وتقوم بأعمال أمانتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

١٤ - وتتولى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية والمنظمات الأعضاء فيها، فضلا عن جهات وطنية وإقليمية وغير حكومية فاعلة تنظيم مجموعة كبيرة من الأنشطة. ولم ينشأ أي صندوق استثماري خاص لدعم الأنشطة المنظمة في إطار عقد "الماء من أجل الحياة".

بيد أن هناك جدولاً بمواعيد المناسبات يتم الإشراف عليه مركزياً تديره اليونيسكو ويمكن الجمهور الاطلاع عليه.

١٥ - ويتوقع من كل بلد أن يكون له نهجه الخاص لتنظيم الأنشطة المدرجة في إطار العقد، وتشجع الأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي لدى الجمهور على استخدام شعار مكرس للعقد. ولم توضع أي خطة عمل متفق عليها دولياً للعقد حيث يتم الاضطلاع بالأنشطة المتصلة به على أساس طوعي وفقاً لأهدافه المعلنة. وفي حين أعلنت الجمعية العامة العقد، ونوقشت التدابير المتصلة بالمياه في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة المعقودة في عام ٢٠٠٥، ليس هناك أي مناقشات أو تقييمات متواترة يعتزم أي جهاز حكومي دولي أن يجريها بشأن أنشطة العقد.

العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (٢٠٠٥-٢٠١٤)

١٦ - قررت الجمعية العامة أن يكون الهدف من العقد الثاني زيادة تعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية، في المجالات الستة المتعلقة بالثقافة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم تعيين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية منسقا للعقد الثاني، وهو يعمل على نحو وثيق مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومع فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية بشأن الأنشطة المضطلع بها في إطار العقد. وقد دعا القرار ذاته أيضاً إلى إنشاء صندوق استئماني مخصص لدعم تلك الأنشطة.

١٧ - وعلى أساس مساهمات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وفريق الدعم المشترك بين الوكالات، وضعت الأمانة العامة مشروع برنامج عمل مفصل للعقد الثاني اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٤٢/٦٠، ويغطي هذا المشروع مجموعة شاملة من الأنشطة في المجالات الستة المذكورة أعلاه. واعتمدت الجمعية العامة أيضاً موضوع "الشراكة من أجل العمل والكرامة" ليكون الموضوع الرسمي للعقد الثاني.

١٨ - ويتضمن برنامج العمل للعقد الثاني (A/60/270، الفرع ثانياً) المدعوم في جانب منه من صندوق التبرعات، خمسة أهداف مفصلة، هي: تعزيز مناهضة التمييز وإشراك الجميع، وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة؛ وإعادة تعريف السياسات الإنمائية العادلة والمناسبة ثقافياً؛ واعتماد سياسات وبرامج هادفة، ووضع آليات قوية للرصد، وتعزيز المساءلة من أجل حماية الشعوب الأصلية. ويتضمن البرنامج توصيات بما ينبغي الاضطلاع به على الصعيدين الدولي والوطني من أنشطة، بما في ذلك الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها منظمات الشعوب الأصلية.

بعض الدروس الأساسية

١٩ - يتمثل الدرس المستخلص في ضوء العقدين المستعرضين أعلاه، واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من العقد الأول للقضاء على الفقر في ضرورة وجود آلية متفرغة مشتركة بين الوكالات تتولى تطوير ودعم ورصد الأنشطة الجاري تنفيذها وتقديم الدعم لتقلد أباد وطنية لزام أمور العقد. ذلك أنه في إطار العمل المؤسسي الحالي لدعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، يعتبر الفقر عموما موضوعا شاملا. ولكن، خلافا لما هو عليه الحال بالنسبة للقضايا البالغة الأهمية الأخرى المدرجة في التيار الرئيسي لعمل الأمم المتحدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كالمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، لا توجد حاليا آلية مشتركة بين الوكالات متفرغة للتصدي للتحدي الأساسي الذي يطرحه الحد من الفقر. ويمكن أن يتيح العقد الثاني فرصة كبيرة لسد هذه الفجوة.

٢٠ - وقد ثبت أن من الأهمية بمكان أن تكون هناك خطة عمل تتيح اتساق الأنشطة واستمراريتها فضلا عن شمولية المشاركة بحيث تكفل التركيز بقوة على تنفيذ أنشطة العقد الثاني للشعوب الأصلية في العالم. ويمكن أن يضع هذه الخطة لدعم العقد الثاني فريق مشترك بين الوكالات بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة ويقدمها إلى الجمعية العامة.

رابعاً - خلاصة وجهات النظر بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

آراء الحكومات

٢١ - وجهت، في بداية عام ٢٠٠٨، إلى جميع الدول الأعضاء رسالة تطلب وجهات نظر الحكومات بشأن سبل إضفاء الفعالية على العقد الثاني، وذلك لتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في زيادة التعاون الدولي من أجل التنمية، وتحقيق اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وكفالة الإنصاف في توزيع فوائد العولمة. وطلب أيضا تقديم وجهات النظر بشأن كيفية الاستفادة من العقد الثاني لإعطاء زخم جديد للشراكة العالمية من أجل القضاء على الفقر. ووردت ردود من الدول الأعضاء التالية: ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرتغال، جنوب أفريقيا، زامبيا، السلفادور، زمبابوي، فييت نام، كمبوديا، مالطة، مالي، المكسيك.

٢٢ - وقد ذكرت كمبوديا أن القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مسؤولية مشتركة بين كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأشارت إلى أنه لم يحرز تقدم ذو شأن صوب تحقيق الهدف المتمثل في أن تخصص الدول المتقدمة النمو نسبة ٠,٧ في

المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين أن الحالة الاقتصادية العالمية المتغيرة بوتيرة متسارعة تترك أثراً واسع النطاق على الفقراء . وقد أعدت كمبوديا، من خلال عملية تشاور واسعة النطاق، خططها الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وكان محط التركيز في هذه الخطة يميل لصالح الفقراء والمناطق الريفية. ذلك أن الحاجة تدعو قطعاً إلى القيام بتدخلات على مستوى القاعدة الشعبية تكون ذات أثر مباشر على الإنتاجية ومصادر الرزق.

٢٣ - ودعت السلفادور إلى اتباع نهج متكامل، وشددت على أهمية تعزيز مختلف التدابير التي اتخذت حتى الآن مع تذليل العقبات التي تعترض سبيل أنشطة الحد من الفقر. فالتدخلات الجزئية لا يمكن أن تنجح في الحد من الفقر. ومن الضروري الجمع بين تدابير التخفيف القصيرة الأجل وتدابير التخفيف الهيكلية في مجالات كالتعليم، والمياه، والصرف الصحي، والأمن الغذائي، والائتمانات الصغيرة، والإنتاجية الزراعية.

٢٤ - واعتبرت ألمانيا سياستها الإنمائية جزءاً من جهد عالمي يهدف إلى الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم، وبناء السلام وتحقيق الديمقراطية، وتعزيز أشكال العولمة العادلة، وحماية البيئة الطبيعية. وتساهم ألمانيا في تحقيق هذه الأهداف بدعم تنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية تمسك فيها أبعاد وطنية بزمam الأمور. وتنسق ألمانيا جهودها الإنمائية مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي بغية دعم الجهود المتسقة والشاملة والمتكاملة التي تبذلها في مجال مكافحة الفقر.

٢٥ - واعتمدت مالي في أيار/مايو ٢٠٠٢، إطار عمل استراتيجيا لمكافحة الفقر. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الفقر من ٦٤ في المائة من مجموع السكان في عام ٢٠٠١ إلى ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٦. وينبغي أن يهدف العقد الثاني إلى تقليص الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يساهم في تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في النهوض بالتعاون الدولي وضمان اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وستعتمد حكومة مالي فرصة العقد الثاني لمواصلة تعزيز دور الزراعة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشراكاتها الدولية، ولتعزيز ما تبذله من جهود بوجه عام من أجل القضاء على الفقر.

٢٦ - ورحبت مالطة بالعقد الثاني، وشددت على أن المبادرات المقبلة يجب أن تركز على الأسباب الجذرية للفقر وعلى القضايا التي تقوض ما يحرز من تقدم. وينبغي تعزيز الإجراءات المتعلقة بالنساء والأطفال وبخاصة في مجالات التعليم والتدريب وتطوير المهارات. ورحبت مالطة أيضاً بالمبادرات الرامية إلى رفع مستوى التنمية والتوعية والتأكيد على قيمة الشراكة

والتضامن في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تدعم الأمم المتحدة هذه الجهود وتعلن عنها من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فهذه الحملات أساسية لزيادة مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في قضايا التنمية، مما يجعلها تساهم على نحو أكبر في أنشطة القضاء على الفقر.

٢٧ - ورحبت المكسيك أيضا ببدء تنفيذ العقد الثاني حيث إنه يتيح الفرصة لتعزيز التحالفات العالمية من أجل التنمية وإعداد سياسات ابتكارية تستند إلى الحقائق الجديدة. وينبغي الاستفادة من العقد للترويج لعولمة منصفة ولإيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية. وينبغي أيضا أن يستفيد مزيد من البلدان المتقدمة النمو من العقد للوفاء بالتزاماتها بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية لبلوغ النسبة المستهدفة وقدرها ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وينبغي أيضا أن يعطي العقد زحما جديدا في مجال الاستجابة إلى احتياجات التنمية في أفريقيا فضلا عن احتياجات البلدان المتوسطة الدخل.

٢٨ - وذكرت البرتغال أن الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تظل هي الأساس الذي تعتمد عليه منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواصلة جهود القضاء على الفقر، مع التركيز بوجه خاص على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومراعاة العلاقة الوثيقة بين القضاء على الفقر والسلام والأمن الدوليين. وينبغي أيضا التصدي للتحدي الناشئ عن التفاوتات الاقتصادية وأوجه عدم التكافؤ بين البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي أن تذهب أولى أولويات العقد إلى تعزيز فعالية المعونة وكفاءتها كما هو عليه الحال في البرتغال. وهذا ما يشمل تعزيز تولى البلدان زمام أمورهما، وتحقيق التكامل في المعونات المقدمة من المانحين، وإنشاء أدوات للرصد والتقييم.

٢٩ - وشددت جنوب أفريقيا على ضرورة أن يكفل مجتمع الأمم خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧، قضاء البلدان على الفقر المدقع، والحد بقدر كبير من جميع مظاهر الفقر في أنحاء العالم. وترى جنوب أفريقيا أن القضاء على الفقر يتطلب الحرية، والسلام، والسلامة، والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد. ويتطلب القضاء على الفقر أيضا إقامة نظام تجاري دولي منصف وعادل. وتقتضي التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا أن تكون القارة هي التي تملك مباشرة بزمام الأمور والقيادة، وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إحدى الوسائل الهامة العديدة لتحقيق هذا الهدف.

٣٠ - وذكرت الإمارات العربية المتحدة أن الحاجة تدعو إلى توخي نهج جديد لبلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا. فمن الأهمية بمكان تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة بأسرها في مجالات الفقر والصحة والتعليم.

٣١ - وأوضحت فييت نام أن من الضروري اتخاذ الإجراءات التالية لإضفاء الفعالية على العقد الثاني: تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وزيادة الاستثمارات لتضييق الفجوة الإنمائية بين المناطق الجغرافية وفيما بين الفئات الاجتماعية وتحسين نظم الحماية الاجتماعية والمواءمة بين الشواغل البيئية والتنمية الاقتصادية، وإتاحة فرص العمل والحد من الفقر. ودعت فييت نام إلى توثيق التنسيق ومواءمة البرامج القطرية للأمم المتحدة مع الأهداف الإنمائية الوطنية. وأشارت إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تقيم بين الوكالات المقيمة التابعة للأمم المتحدة والحكومات حوارا دائما بشأن السياسات.

٣٢ - ولاحظت زامبيا أن العقد الأول كان مفيدا في إذكاء الوعي بالتحدي الذي يطرحه القضاء على الفقر على المستوى العالمي. وقد ارتفعت في الأثناء مستويات الفقر في العديد من البلدان. ولإضفاء الفعالية على العقد الثاني، يتعين الوفاء بجميع الالتزامات المقطوعة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لكبح الأزمة الغذائية العالمية. ودعت زامبيا إلى التفكير باحتتام مفاوضات جولة الدوحة ليتسنى إنشاء نظام تجاري دولي منصف وعادل. وينبغي للدول المتقدمة النمو أن تنقل التكنولوجيات المناسبة إلى البلدان النامية ليتسنى لهذه البلدان أن تستفيد من التجارة الدولية. وينبغي للأمم المتحدة أن تضيي المزيد من الاتساق والفعالية على أنشطتها الإنمائية وتخصص لذلك الموارد اللازمة. وينبغي أيضا تشجيع الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتحسين الكفاءة في عمل الحكومات.

٣٣ - وأعربت زمبابوي عن رأي مفاده أنه يمكن إضفاء الفعالية على العقد الثاني بتعزيز آليات المتابعة والرصد مما شأنه أن يسمح لعدد من الدول الأعضاء بتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، اقترحت زمبابوي أن تتاح لرؤساء وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن التنمية الفرصة لتقديم تقرير سنوي إلى اللجنة الثانية بشأن ما تظطلع به من أنشطة محددة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق تلك الأهداف. ويمكن لوكالات الأمم المتحدة أيضا أن تسلط الضوء على التحديات التي تواجهها، ويمكن اختيار موضوع، أو مجموعات مواضيعية لإبلاغ الجمعية العامة كل سنة بما يحرز فيها من تقدم.

رؤى المجتمع المدني

٣٤ - نظمت اللجنة الفرعية المعنية بالقضاء على الفقر التي يوجد مقرها في نيويورك، التابعة للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية المنبثقة عن مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة، عددا من المشاورات بشأن العقد

الثاني خلال دورات عام ٢٠٠٨ للجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقد استشيرت أيضا العناصر القاعدية للمنظمات غير الحكومية التي هي أعضاء في اللجنة، وذلك عن طريق البريد الإلكتروني.

٣٥ - ويتضح من وجهة نظر اللجنة الفرعية أن الالتزامات المقطوعة في إطار العقد الأول لم تستطع حشد القدرات بالقدر الذي يكفل إحداث التغيير والعمل الكافيين. وبالرغم من النمو الاقتصادي السريع في العديد من المناطق، تفاقمت أوجه عدم المساواة وظل الفقر يهدد حقوق الناس وكرامتهم في جميع مناطق العالم.

٣٦ - وترى اللجنة الفرعية أن من الضروري أن يشارك الناس الذين يعيشون في فقر وتنظيماتهم مشاركة كاملة في تحديد أهداف جميع مبادرات القضاء على الفقر وفي تصميم تلك المبادرات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك المبادرات التي سيتم الاضطلاع بها في إطار العقد الثاني. وتقتترح إجراء استعراض رفيع المستوى للعقد الثاني بعد مرور خمس سنوات عليه مع التركيز على مشاركة الناس الذين يعيشون في فقر. ويمكن إجراء تقييم منظم على الصعيد الإقليمي لمشاركة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في برامج القضاء على الفقر، تشترك فيه جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٣٧ - وإذا تشددت اللجنة الفرعية على أن الفقر المدقع هو سبب ونتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان، فإنها ترى أن موضوع العقد ينبغي أن يسلّم بالصلة بين الفقر المدقع وحقوق الإنسان. ويمكن أن تشمل المجالات الفنية التي يحتل أن تؤخذ في الاعتبار لوضع برنامج عمل للعقد ما يلي: العمل من أجل وضع تعريف متفق عليه للفقر المدقع وتأكيد أهمية تحسين نوعية التعليم ومعالجة أسباب الفقر في سياق استراتيجيات مشتركة بين القطاعات؛ وإتاحة الرعاية الصحية وتيسيرها وإدراج بعد جنساني في سياسات القضاء على الفقر، وتخفيض النفقات العسكرية من أجل زيادة الموارد المخصصة للتنمية.

٣٨ - وبالإضافة إلى المشاورات التي جرت مع المنظمات غير الحكومية الممثلة في اللجنة الفرعية، تم الاتصال أيضا بعدد آخر من المنظمات غير الحكومية الكبيرة المشتركة في أنشطة التخفيف من حدة الفقر، وذلك لالتماس آرائها بشأن العقد الثاني. ومن بين تلك المنظمات، أوضحت منظمة هايفر الدولية غير الحكومية أن العقد الثاني يمكن أن يفيد بزيادة التركيز على الفقر في المناطق الريفية وعلى الزراعة المستدامة. وأكدت المنظمة المذكورة ضرورة الإلمام على نحو أفضل بتأثير تغير المناخ في التنمية الريفية، وبالتجارة الدولية في الأغذية، والأطر التنظيمية لأسواق الأغذية.

خامسا - دور منظومة الأمم المتحدة

٣٩ - تحول القضاء على الفقر، منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية، إلى الهدف الإنمائي الرئيسي في الأمم المتحدة. فقد أعاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التأكيد من جديد على "أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا من عناصر الإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة"^(١). وفي مؤتمر القمة المذكور، التزم زعماء العالم مرة أخرى بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتحقيق الرخاء للجميع في العالم، وضرورة قيام جميع الجهات باتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك استراتيجيات وجهود إنمائية وطنية أكثر طموحا وبدعم دولي أكبر لزيادة التقدم صوب القضاء على الفقر في جميع مناطق العالم.

٤٠ - ومن بين الالتزامات التي قطعت في أعقاب مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، العزم على "كفالة قيام صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بدعم جهود البلدان النامية من خلال التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما يعزز دعمها لبناء القدرات"^(٢). وقد أعاد قادة العالم في مؤتمر القمة تأكيد "الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية والعمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي"، وتأكيد عزمهم على "تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"^(٣).

٤١ - وينبغي الاستفادة على نحو فعال من الآليات الحكومية الدولية القائمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لضمان تنفيذ العقد الثاني بصورة ناجحة. وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، أن تقدم الدعم اللازم إلى لجنة العقد الثاني، كل في حدود الولاية المنوطة به.

٤٢ - وتتيح عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية فرصا لا مثيل لها لإجراء حوار عالمي بشأن فعالية جهودنا الجماعية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتعلقة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة. فهذا الحوار يرسى

(١) القرار ١/٦٠، الفقرة ١٠.

(٢) المرجع ذاته، الفقرة ٢٢ (و).

(٣) المرجع ذاته، الفقرة ٣٨.

أسس بناء التوافق في الآراء الذي يلزم التوصل إليه على المستوى العالمي لتحقيق تعاون دولي فعال من أجل القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، بإمكان منتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشئ في الآونة الأخيرة أن يضطلع بدور هام في تعزيز اتساق جهود التعاون الإنمائي وفعاليتها، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر في العالم.

٤٣ - وقد دعا مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ إلى الاعتماد على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية لكفالة جملة أمور من بينها، متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً^(٤). وسبق للجنة التنمية الاجتماعية أداء وظيفة حاسمة في مناقشة السياسات الدولية بشأن الفقر باعتبار ذلك جزءاً من مسؤوليتها عن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. واللجنة المذكورة تصلح جيداً لتكون منتدى لتوجيه السياسات وزيادة تعزيز جهود العقد الثاني، ورصد تنفيذ العقد الثاني في حدود إطار عمل متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤٤ - وبالإضافة إلى الحوار والرصد على المستوى الحكومي الدولي، يلزم إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات لتطوير ودعم ورصد تنفيذ العقد الثاني للقضاء على الفقر. وقد كثفت منظومة الأمم المتحدة بالفعل جهودها في هذا الصدد لتنسيق أنشطتها، سعياً لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة وتعزيز دورها القيادي في مكافحة الفقر على الصعيد العالمي، وذلك استجابة منها للولايات والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقد تم تعزيز الآليات الحالية للتنسيق المشترك بين الوكالات والعمل جارٍ لإحلال مبادرات جديدة كمبادرة "توحيد الأداء". وتشكل هذه المبادرات أساساً متيناً لتعزيز الدور القيادي لمنظومة الأمم المتحدة في العقد الثاني للقضاء على الفقر.

٤٥ - وينبغي للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أن تقف صفواً واحداً وتقدم في سياق اضطلاعها بولاياتها، دعماً صريحاً من أجل إضفاء الفعالية على عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر. ويمكن تحقيق الاتساق والتعاون في تقديم الدعم للعقد من خلال آليات التنسيق المشتركة القائمة بين الوكالات، كمجلس الرؤساء التنفيذيين، وبجعل العقد ملتقى لحشد التعاون المشترك بين الوكالات. وقد تود الدول الأعضاء أن تنظر في دور مجلس الرؤساء التنفيذيين ومعالجة مسألة تحديد آلية فعالة ومنسقة لدعم العقد الثاني في حدود الوضع المؤسسي الحالي.

(٤) انظر القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٥.

٤٦ - وينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والكيان الرائد للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية، أن تؤدي دورا حاسما في تنفيذ وتنسيق ورصد الجهد المبذول خلال العقد الثاني على نطاق المنظومة. وقد تود الجمعية العامة دعوة وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى قيادة هذه الجهود وليكون منسقا للعقد الثاني.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٧ - ينبغي النظر إلى العقد الثاني بوصفه إطارا للتفكير والعمل لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر. ويشكل العقد فرصة لتعزيز المؤسسات الاجتماعية وتنفيذ سياسات عامة ضرورية لتحقيق التنمية كأن يتم إنشاء مؤسسات فعالة لتقديم المنافع العامة لعموم السكان والقطاع الإنتاجي؛ وتحقيق النمو المساعد على زيادة فرص العمل الكريم في بيئة اقتصادية عالمية ملائمة؛ وتوفير الحماية والاندماج الاجتماعيين؛ وإقامة شراكات دولية فعالة.

٤٨ - وعلى أساس استعراض لأمثلة عملية ولتجربة عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، هناك ملاحظة ذات صلة بنجاح تنفيذ العقد الثاني وهي أن تولي أياد وطنية زمام أنشطة دعم العقد أمر بالغ الحيوية حتى يكتب له النجاح، ومن ثم، ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي هذا الأمر ويؤيده.

٤٩ - وتتضح من أوجه النجاح والفشل في مكافحة الفقر خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر الأهمية البالغة التي تنطوي عليها العمالة المنتجة والعمل الكريم باعتبار أن ذلك هو طريق نجاح أنشطة الحد من الفقر. وقد أعيد تأكيد هذه النقطة من قبل في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، وفي الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته لعام ٢٠٠٦^(٥)، وفي قراره ١٨/٢٠٠٨ بشأن تعزيز العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع. ومثلما ورد في الإعلان الوزاري، "فيإن إتاحة الفرص للرجال والنساء للحصول على عمل منتج في ظل أوضاع تتسم بالحرية والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية أمر أساسي لضمان استئصال شأفة الجوع والفقر، وتحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

(٥) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣ (A/61/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠.

للجميع، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة لجميع الدول، وإيجاد عولة شاملة للجميع ومنصفة بصورة كاملة“.

٥٠ - وتمثل الحماية الاجتماعية أحد أربعة أهداف استراتيجية من برنامج العمل الكريم لمنظمة العمل الدولية الذي أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فهي جزء لا يتجزأ من الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر، فمن شأن الحصول على بعض الحماية الاجتماعية الأساسية أن يساعد الفقراء على تجنب الوقوع في العوز، ويساعد القريين من خط الفقر على ألا يتحولوا إلى فقراء جراء مواجهتهم لحالات يفقدون فيها دخلهم أو صحتهم أو غير ذلك من الحالات الطارئة. وينبغي أن تدرج الجهود الرامية إلى كفالة الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي للجميع ضد انعدام الأمن الوظيفي المتزايد ضمن الجهود الجماعية الرامية إلى إنجاح العقد الثاني لعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر.

٥١ - وها هو ذا موضوع العقد الأول يتحول إلى حقيقة عشية بدء العقد الثاني. فالقضاء على الفقر ينظر إليه في جميع أنحاء العالم على أنه ”حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية“. وعلاوة على ذلك، التزمت الحكومات بمجموعة كبيرة من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً تراعي تعقيدات الفقر وتعدد أبعاده. وتقع مسؤولية النهوض على نحو فعال بهذا الالتزام الأخلاقي الآن على كاهل الحكومات، والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، والمنظمات الدولية.

٥٢ - وقد تود الجمعية العامة أن تنظر في إمكانية اعتماد موضوع شامل للعمل بشأن العقد ينقل الإحساس بالطابع الملح لتنفيذ الالتزامات المقطوعة للقضاء على الفقر وتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٥٣ - وقد تود الجمعية العامة أن تدمج الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر في خطة العمل للعقد الثاني لزيادة تعزيز الدور المفيد الذي يمكن أن ينشأ عن الاحتفال به في نشر الوعي العام وحشد جميع أصحاب المصلحة في مكافحة الفقر على نحو ما سلّمت به الجمعية العامة^(٦).

٥٤ - وقد أثبتت التجارب أيضاً أن وضع خطة عمل ملموسة لدعم العقد الثاني أمر حاسم لضمان نجاح تنفيذ العقد. وينبغي أن تركز هذه الخطة على التكامل بين الجهود المبذولة لدعم العقد والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الحالية للقضاء على الفقر، والاستفادة إلى أقصى حد من الآليات المشتركة بين الوكالات الموجودة لدعم هذه

(٦) انظر القرار ٢١٣/٦١.

الأنشطة. وستشمل خطة العمل المشار إليها برنامج عمل فني يغطي عمل الأمم المتحدة التحليلي والمعياري والتنفيذي في مجال القضاء على الفقر. ومن شأن هذه الخطة أن تسلط الضوء أيضا على الفرص المتاحة للتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة الآخرين، كالعاملين منهم في مجال البحوث المتعلقة بالفقر (المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالفقر، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، والمعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، وغيرها)، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة فعليا في أنشطة القضاء على الفقر على المستويين الوطني والمحلي.

٥٥ - ويمكن أن تستعين خطة العمل للعقد الثاني بأنشطته متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ كنقطة انطلاق. فقد أقر مؤتمر القمة بالحاجة إلى التعجيل فورا بتحقيق تقدم في البلدان التي تجعل فيها الاتجاهات الحالية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا أمرا متعذرا، وبخاصة هدف القضاء على الفقر. وفي مواجهة ذلك، عقد زعماء العالم العزم على أن "يحددوا وينفذوا على وجه السرعة مبادرات قطرية بدعم دولي كاف، بما يتسق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، التي تعد بتحقيق تحسينات فورية ودائمة في حياة الشعوب وتبعث الأمل من جديد في تحقيق الأهداف الإنمائية"^(٧)، وينبغي أن يؤسس العقد الثاني على تنفيذ تلك المبادرات ودعمها ورصدها لإعطاء زخم أكبر للعمل العالمي من أجل القضاء على الفقر.

٥٦ - وقد تود الجمعية العامة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بإعداد خطة عمل وأن يقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين في إطار البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)".

(٧) القرار ١/٦١، الفقرة ٣٤.